تماما في استخدام سلاح النفط عام ١٩٦٧ ــ يفترض بسلاح النفط المساهمة في العمل على تحقيقه . وتلخص هذا الهدف ــ أي هدف الحرب بشقيها العسكري والسياسي النفطي ــ بالوصول الى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (تحرير الارض المحتلة) وتحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية .

(٦) ادراك الدول العربية نتيجة التجارب السابقة في استخدام سلاح النفط بأنه لا فائدة من حظره عن بلدان معينة بدون دعم هذا الاجراء بتخفيض مستوى الانتاج . اذ أن الحظر وحده لن يؤدي الى أكثر من عرقلة عمليات الامداد والاستهلاك لفترة قصيرة تقوم بعدها الشركات والحكومات باعادة ترتيب أوضاعها بحيث تتكيف مع الواقع الجديد كما تكيفت قبلها مع اغلاق قناة السويس . من هنا حكمة قرار الدول العربية في ١٩٧٣ بأن تكون الخطوة الاولى في استخدام سلاح النفط هي تخفيض الانتاج بصورة عامة وعدم الاقتصار على مجرد حظر تصديره الى دول معينة . وبالفعل فقد صعدت الدول المعنية تخفيضها لمستويات الانتاج بصورة سريعة بلغت ٢٥ بالمئة من المستوى الذي كان سائدا قبلها ، مما أظهر بجلاء ما بعده جلاء الفعالية الكبيرة التي ينطوي عليها هذا السلاح .

جدير بالذكر هنا انه خلافا للمزاعم والادعاءات التي تنشرها الدول المستهلكة والولايات المتحدة بالتحديد لم يكن لاتجاه أسعار النفط الى الارتفاع خلال فترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣ أية علاقة مباشرة باستخدام العرب لسلاح النفط خلال الحرب الاخيرة . جاءت حركة ارتفاع الاسعار نتيجة تبدلات طرأت على طبيعة السوق النفطية وعلى موازين العرض والطلب ومقدرة كل من البائع والشاري على المساومة من مواقع تقوى وتضعف وفقا للظروف بالاضافة الى عوامل أخرى مشابهة لا مجال للدخول في تفاصيلها هنا . كان كل ذلك ظاهرا قبل استخدام الدول العربية لسلاح النفط بنجاح. على سبيل المثال عندما قررت دول الخليج بالاشتراك مع ايران في ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ (أي قبل يوم واحد من اتخاذ القرار العربي باستخدام سلاح النفط لدعم المعركة مع اسرائيل) رفع الاسعار المعلنة لنفطها الخام بما يزيد على ٧٠ بالمئة من السعر السائد يومها (أي حوالي دولارين لكل برميل)جاء هذا القرار تتويجا لحركة تصاعد أسعار النفط واتجاهها نحو الارتفاع بدون أن يكون له أية علاقة سببية او مباشرة بحرب اكتوبر . أي بدأت حركة الصعود هذه قبل الحرب بعدة سنوات ووصلت الى ذروتها بصورة مستقلة بعد الهجوم المصري السوري الناجح على القوات الاسرائيلية . لكن هذا لا يعني ان تخفيض الانتاج الذي فرضته الدول البترولية العربية لم يؤد الى ارتفاع كبير في أسعار النفط اذ أنه من طبيعة أي نظام قائم على آلية السوق وقوانين العرض والطلب ان ترتفع فيه أسعار السلعة المعينة عندما يطرأ نقصا في عرضها لا يوازيه نقص مشابه في الطلب عليها . لذلك أدى استخدام سلاح النفط الى زيادة أسعاره بنسبة بلغت حوالي ١٣٠ بالمئة .

على الرغم من أن كافة الشروط اللازمة لتحقيق انتصار كبير عبر استخدام سلاح النفط كانت متوافرة في اكتوبر ١٩٧٣ وما بعده لم يحقق هذا السلاح هدفه الاساسي والمعلن رسميا . في الاجتماع الذي عقده وزراء النفط العرب في الكويت أثناء الحرب (١٧ تشرين الاول) أعلنوا أن دولهم ستدعم المجهود الحربي المصري ــ السوري بخفض انتاج النفط بنسبة ٥ بالمئة كحد أدنى على أن يستمر هذا الخفض شهرا بعد شهر الى أن يتم تحرير الاراضي العربية المحتلة بكاملها وضمان حقوق الشعب الفلسطيني ، أو الى أن يصل مستوى الخفض في كل دولة الى نقطة تشكل خطرا على